التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري
* المفهوم والنموذج *

الأستاذة : رحالي حجيلة
قسم علم الاجتماع
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
جامعة محمد خيضر –بسكرة (الجزائر)

ملخص:

ليس هناك جانب من جوانب الحياة الاجتماعية نال الاهتمام الذي ناله موضوع التغير الاجتماعي، وتكاد تجمع كثير من الكتابات السوسيولوجية الحديثة على أن علماء الاجتماع يفتقدون نظرية شاملة متكاملة في التغير الاجتماعي ، وقد نكون أكثر دقة إذا قلنا أن علماء الاجتماع في دراساتهم للتغير لا يعانون من قلة النظريات بل يعانون من كثرتها وتعددها .

Résumé:

Le changement social autant que thème a pris l'importance majeure dans la vie sociale. On croit à travers les études que les sociologues déclarent. le manque d'une théorie globale à propos de ce phénomène. On est plus précis lorsqu'on parle d'abondance et diversité et non pas de manque ou de pénurie

المقدمة:

ليس هناك جانب من جوانب الحياة الاجتماعية نال الاهتمام الذي ناله موضوع التغير الاجتماعي، وتكاد تجمع كثير من الكتابات السوسيولوجية الحديثة على أن علماء الاجتماع يفتقدون نظرية شاملة متكاملة في التغير الاجتماعي ، وقد تكون أكثر دقة إذا قلنا أن علماء الاجتماع في دراساتهم للتغير لا يعانون من قلة النظريات بل يعانون من كثرتها وتعددها

وعلى الرغم من تنوع وتعدد الوحدات، وعلى الرغم أيضا من ظروف التغير المختلفة التي نلمسها في هذه الوحدات، إلا أن ذلك يثير أمامنا عددا من المشكلات النابعة في دراسة التغير بوجه عام، ولعل أخطر هذه المشكلات وزنا هي تلك التي تنشأ حينما تحقق في تحديد وحدة التغير، أي ما إذا كان الجنس البشري بأكمله، أم مجتمع بعينه، أم نظام اجتماعي محدد، أم مجموعة من العلاقات الاجتماعية، ثم إن علينا بعد ذلك تحديد العناصر التي نعتقد أنها في حالة تغير.

يضاف إلى ما سبق مجموعة أخرى من المشكلات تنشأ عند محاولة قياس معدل التغير واتجاهه، فقد تبدو بعض المعدلات واضحة المعالم، ولكنها لا تستطيع – بذاتها– أن تعيننا على فهم الكثير، كذلك فإن قياس تغير بعض العناصر الكيفية ينطوي على بعض الصعوبات، ولعل الصعوبة الأكبر هي تلك التي تنشأ حيث تكون بصدد تحديد اتجاه التغير.

ومن هنا نقول إن موضوع التغير الاجتماعي يعتبر ظاهرة معقدة و التعقيد لا يحيل عن الغموض بل على الطابع المركب لعناصر الظاهرة، لأن كل ظاهرة هي مركبة، وعلى العالم تحليلها لعرضها كبنية من العناصر البسيطة،

ومن هنا سنسلط الضوء على مفهوم التغير الاجتماعي، ولتوضيح الصورة أكثر نقدم وجها من أوجه التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري.

i.التغير الاجتماعي:

1- تعريف التغير الاجتماعي:

إذا كان تحديد المفاهيم تحديدا إجرائيا في العلوم الطبيعية، حيث يمكن ملاحظة الظواهر وقياسها قياسا كميا وتسجيلها تسجيلا موضوعيا، فإن من الصعب تحقيق ذلك بالنسبة لكثير من ظواهر المجتمع، وذلك لأنه قد يختلف المفهوم الاجتماعي باختلاف في ذات المدارس الفكرية والأيديولوجيات التي ينتمي إليها.

والتغير الاجتماعي كمفهوم متعارف عليه في علم الاجتماع، يعد من السمات التي لزمت الإنسانية منذ فجر نشأتها حتى عصرنا الحاضر، لدرجة أصبح التغير معها إحدى السنن المسلم بها، بل واللازمة لبقاء الجنس البشري، والدالة على تفاعل أنماط الحياة على اختلاف أشكالها لتحقيق لدينا باستمرار أنماطا وقيما اجتماعية جديدة يشعر في ظلها الأفراد أن حياتهم متجددة.

وتدل كلمة تغير في اللغة العربية على معنى التحول والتبدل، كما أنها تعني الأشياء واختلافها ويشير المصطلح في اللغة الانجليزية إلى معنى الاختلاف في أي شيء يمكن ملاحظته في فترة زمنية معينة .

ويعرف معجم العلوم الاجتماعية التغير الاجتماعي على ،" انه كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة ويشمل ذلك كل تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع او في بنائه الطبقي

ونظمه الاجتماعية أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكانهم و أدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها".{1}

كما انه يعني أيضا " كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف و القيم و الأدوار الاجتماعية خلال فترة زمنية محددة و قد يكون هذا التغير ايجابيا أي تقدما و قد يكون سلبيا أي تخلفا"{2}

وبصفة عامة نقصد بالتغير الاجتماعي نوع " من التباين و الاختلاف الذي يحدث على مكونات البناء الاجتماعي و النظم و الظواهر الاجتماعية و الذي يؤدي إلى حدوث تغير في انساق التفاعل و العلاقات و أنماط السلوك و النشاط الإنساني و يعد السمة المميزة لطبيعة الحياة الاجتماعية في المجتمعات الحديثة".{3}

2- خصائص التغير الاجتماعي:

أ- يحصر روشيه خصائص التغير الاجتماعي في أربع هي:{4}

- التغير الاجتماعي هو أولا وقبل كل شيء ظاهرة اجتماعية أي انه يخص الجماعة .

- يجب أن يكون التغير تغيرا في البنية يشمل التنظيم الاجتماعي في كليته أو في بعض مكوناته.

- يفترض التغير في البنية ضرورة تحديده في إطار زمني و وصف مجموع التحولات و تتابعها.

- على التغير في البنية أن يتضمن استمرارية فالتحولات يجب ألا تكون عابرة و سطحية.

ب- أما ويلبرت مور لخصها في النقاط التالية:{5}

– تعتبر ظاهرة التغير صفة ملازمة لأي مجتمع و أي ثقافة يمكن ملاحظتها بصورة مستمرة.

– لا يمكن عزل هده التغيرات عن البعد الزمني و المكاني كونها تحدث في سلسلة متصلة الحلقات و بالتالي فهي لا تعبر بالضرورة عن مظاهر لازمات آنية تتطلب إعادة البناء.

– إن حجم التغيرات المعاصرة سواء كانت مخططة أو تمثل نتائج ترتيب عللا التجديدات الحديثة تأخذ طابعا شموليا من حيث درجة التأثير تفوق بكثير تلك التغيرات التي كانت تحدث في فترات سابقة.

– يشير مصطلح التغير الاجتماعي إلى أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعي والعادات نتيجة لصدور تشريعات جديدة لضبط السلوك أو نتاج لتغير أما في بناء فرعي معين أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعي أو البيئة الطبيعية أو الاجتماعية.

3- أنواع التغير الاجتماعي:

يهتم علماء الاجتماع بدراسة التغير الاجتماعي من خلال معالجتهم لدراسة المجتمع الذي يعيشون فيه و يتفاعلون معه بصورة مستمرة ومن خلال انتمائهم باعتبارهم أفراد عاديين أو مجموعة متخصصة من الباحثين التي تسعى إلى دراسة المشاكل والقضايا والظواهر الاجتماعية و دلك بهدف زيادة المعرفة الإنسانية خلال هذه الظواهر و القضايا و كيفية تفسيرها و تحليلها بصورة واقعية و هدا ما جعل كل من جيرت وميلر أن يوضحا طبيعة اهتمامات علم الاجتماع و علمائه عند دراستهم للتغير الاجتماعي ويسعون إلى الإجابة على عدة تساؤلات رئيسية وهي:{6}

– ماهو الذي يتغير؟

- ماهو اتجاه التغير ؟
- ما هو معدل التغير؟
- لماذا حدث التغير ولماذا تم بهذا الشكل؟
- ماهي العوامل الرئيسية المسببة لحدوث التغير الاجتماعي؟

تلك أهم التساؤلات التي يحاول علماء الاجتماع الإجابة عليها عند دراستهم للتغير الاجتماعي فنجد أولا أن تعريف التغير الاجتماعي يظهر من خلال تحديد معانيه ومفهومه باعتبار أن أي تغير يحدث في البناء الاجتماعي يترتب عليه من مجموعة من أنماط التغير البنائي و التي نوجزها كما يلي التغير في القيم الاجتماعية تغير النظام التغير في مراكز الأشخاص.

4- العوامل المسببة للتغير الاجتماعي:

تعتبر قضية أو ظاهرة التغير الاجتماعي من الظواهر الاجتماعية المعقدة التي يصعب تفسيرها أو تحديدها بسهولة و هدا ما ظهر من خلال محاولتنا لتحديد مفهوم التغير ذاته من ناحية وأيضا تحديد النظريات المفسرة للتغير خاصة. كما نعلم أن هناك من يشير إلى أن التغير يسير وفقا لخطوط مستقيمة أو أحادية الشكل بينما البعض يتصور أن التغير يحدث في شكل دائري أو شبه دائري أو منحنيات صاعدة أو هابطة ولا يوجد شكل نمطي مميز واحد لها. وهذا ما يظهر أيضا من خلال دراسة عوامل التغير الاجتماعي و تفسير سبب حدوثه هل هذا السبب أحادي الشكل أم أن هناك مجموعة من العوامل المتعددة التي تؤدي إلى التغير و حدوثه حقيقة للإجابة على هذه التساؤلات نوضح أن هناك عدد من العلماء الدين يتصورون أن هناك عامل واحد هو السبب الأول أو الوحيد لحدوث التغير بينما هناك فريق آخر من العلماء يجمع و يؤكد على أن التغير يحدث لتضافر هذه العوامل وعوامل أخرى ولا يمكن تفسير التغير

ورجوعه إلى عامل واحد فقط نظرا لان التغير كظاهرة اجتماعية متعددة الأسباب و الآثار و النتائج متميزة من هدا الجانب عن مثيلتها من الظواهر الطبيعية الأخرى التي تجئ أو تحدث نتيجة لوجود عامل رئيسي واحد لكن سنركز على جانب خارجي المسبب لتغير الاجتماعي ألا وهو العولمة.

ii.العولمة:

1- تعريف ظاهرة العولمة:

لا تزال ظاهرة العولمة تثير الجدل والنقاش في تحديد مفهومها بشكل قاطع، فكل يدلو بدلوه لحصر مفهومها حسب أرائه ومعتقداته، فتعددت المفاهيم حول هذه الظاهرة يبرز منها ما يلي:{7}

أ- تعريف ظاهرة العولمة باعتبارها حركة تاريخية:

يذهب هذا التعريف إلى اعتبار العولمة مرحلة تاريخية تعقب الحرب الباردة، من الناحية التاريخية والتحول لآليات السوق، ووصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة من عالمية دائرة التبادل والتوزيع وتحرير السوق والتجارة الدولية، وعلى أنها تطور نوعي جديد في التاريخ الإنساني، وبالتالي فهي محصلة تطور تاريخي تراكمي، له جذوره، وهذا التعريف يقوم على الزمن باعتباره العنصر الحاسم، والتي حاول البعض وضعها في شكل مراحل أو حلاقات تاريخية متتالية.

ب- تعريف ظاهرة العولمة كمجموعة ظواهر اقتصادية:

يركز هذا التعريف على أن العولمة باعتبارها سلسلة مترابطة من الظواهر الاقتصادية:

– تتضمن أساسا الخوصصة وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي.
– تحرير الأسواق.
– انتشار الاستثمار الأجنبي المباشر.
– التكامل بين الأسواق الرأسمالية.
– تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات.
– تطبيق نظام آليات السوق ودمج هذه الاقتصاديات في الاقتصاد العالمي.

ج– <u>تعريف ظاهرة العولمة كهيمنة للقيم الأمريكية</u>:

ينظر البعض على أن العولمة هي التغرب أو الأمركة، فالوليات المتحدة الأمريكية هي القطب الأوحد في عالم اليوم، والقوة العظمى التي تكاد تنفرد بمقدرات العالم، وأن الحكومة الأمريكية تتصرف اليوم وكأنها الحكومة العالمية، وتسعى جاهدة لأمركة العالم، وتستخدم في ذلك كافة السبل والوسائل الممكنة، وأن القيم التي تطرحها العولمة، هي قيم غريبة جوهرها طرح النموذج الأمريكي، على أنه النموذج المثالي، ويجب أن تصبح هذه القيمة عالمية، وتشكل قاسما من تراث الإنسانية، وبالتالي فالعولمة لا تعترف بالهوية الوطنية والقومية أو الدولة، وتقف على النقيض من هذه المفاهيم، وتقوم على الهيمنة وتكريس علاقات عدم التكافؤ.

د– <u>تعريف ظاهرة العولمة باعتبارها ثورة تكنولوجية</u>:

يشير هذا التعريف إلى أن العولمة هي ناتج كل من الثورة التكنولوجية، وأنها شكل جديد من أشكال النشاط ثم فيها الانتقال بشكل حاسم من الرأسمالية الصناعية، إلى المفهوم لما بعد الصناعي للعلاقات الصناعية، وهذا التغير والانتقال، تقوده نخبة تكنولوجية صناعية، تسعى إلى تدعيم السوق بتطبيق سياسات مالية وإنمائية وتكنولوجية واقتصادية.

ومن ابرز علامات الثورة التكنولوجية، السلع الذكية، التجارة الإلكترونية، النقود الإلكترونية، وتوسع شبكات الانترنت، باعتبار كل هذا يشكل رمز لهذه الثورة.

2- مؤسسات العولمة:

يجتاز العالم بما فيها العالم العربي والجزائر، مرحلة فريدة من نوعها في تاريخه حيث ميلاد حالة جديدة تتمثل في هيمنة مركز استقطاب منفرد فرض خلاله في إعادة رسم العلاقات الدولية لخدمة مصالحه الذاتية في ظل ما اصطلح على تسميته النظام العالمي الجديد ومن أهم ما يمثله الوضع الجديد سعى مركز الاستقطاب وبشراسة لأحكام سيطرته ووصايته على العالم بأجمعه ، وتتوزع مراكز القوى على الأجهزة العالمية والتي تتحكم في هذا النظام والمتمثلة أساسا في:{8}

- المنظمة العالمية للتجارة.
- صندوق النقد الدولي.
- البنك العالمي.

ويتعرض بلدان العالم بما فيها الجزائر، في هذا الاتجاه إلى تيار شديد وجارف نحو العولمة وتحرير التجارة وما يترتب على ذلك من سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي واعتماد آليات السوق وتحكم رأس المال على حساب عنصر العمل وإطلاق العنان أمام الشركات المتعددة الجنسيات للتحكم في الأسواق والاقتصاديات المحلية، كل هذه الأمور انعكست سلبا على المواطن والإنسان تفاقمت مشاكله وازداد فقرا.

3- أثار العولمة:

أ- الآثار الايجابية:

إن المتمعن في فكرة وفحوى العولمة يجد العديد من الآثار والمحاسن لهذه الظاهرة لكونها ظاهرة موحدة للعالم ومقلصة الفرو قات ومن بين هذه الآثار الحسنة أو الإيجابية نذكر ما يلي:

– إيجاد بيئة ملائمة للقطاع الخاص ولعمل اقتصاد السوق بكفاءة ويتضمن ذلك تعزيز القدرة التصديرية للاقتصاد الناجح والمؤهل للمنافسة واكتساب الأسواق الدولية.

– تزايد معدلات التبادل التجاري العالمي مما يتيح فرص وإعادة للتنمية والتعاون ومن تم إمكانية رفع مستويات المعيشة على نطاق عالمي.

– تسهم في بلورة قيم ومفاهيم جديدة تحفز على المبادرة الفردية ومن تم فهي تشجع على الأبتكار والقبول بالمخاطر والتحلي التدريجي على الأعمال التقليدية.

– تحفيز الدول على إعادة تنظيم وتكييف مؤسساتها العامة والخاصة على سواء بحيث تلبي مخرجات هذه المؤسسات ومتطلبات العولمة.

– إعادة تشكيل العالم إنتاجا وتسويقا وتمويلا وتنمية بشرية من خلال مؤسسات اقتصادية عالمية.

– تعمل على وحدة أسواق المال العالمية ووحدة مقاييسه ووحدة العملة العالمية ووحدة اليابسة المالية والنقدية المطبقة في جميع أنحاء العالم.

– تطوير الصناعة والزراعة والخدمات الإنتاجية على مستوى جميع مناطق العالم امتصاصا للفوارق القائمة الآن وتوحيد نظم الإنتاج والتسويق والتمويل.

– التحول من اقتصاد الجزء الخاص إلى اقتصاديات المجموع الكلي العام.

– تعمل العولمة على تسريع تطبيق التكنولوجيات الحديثة بتطوراتها السريع المتلاحقة فالعولمة تؤكد أن كل لحظة وكل دقيقة يكشف كل علم شيئا جديدا فيها نستطيع الاستفادة من كل شيء جديد.

– إن انفتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض يزيد من كفاءة المتعاملين فيها ويحفز الآخرين على التعامل وبالتالي يؤدي إلى زيادة التحركات التجارية العالمية.

– تمكننا من التوصل إلى المعرفة الشاملة أي إلى البيانات والمعلومات التي يمتلكها الآخرين والبناء عليها في المجالات الرئيسية السياسية والاقتصادية والإدارية.

ب– <u>الآثار السلبية</u>:

إن للعولمة أثار سلبية وأخطار محتملة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

– طمس الهوية والشخصية المحلية وإعادة صياغتها في قالب عالمي أي الانتقال بها من الخوصصة إلى العمومية العامة.

– سحق الثقافة والحارة المحلية الوطنية وإيجاد حالة اغتراب ما بين الإنسان والفرد وتاريخه الوطني والمواريث الحضارية التي أنتجتها حضارة الآباء والأجداد.

– سحق المصالح والمنافع الوطنية وخاصة عندما تتعارض مع مصالح العولمة أو مع إحدى مؤسساتها في كافة المجالات.

– استباحة الخاص الوطني وتحويله إلى كيان رخو ضعيف غير متماسك وبصمة خاصة عندما يكون هذا الخاص لا يملك القدرة على التحرر أو التطور أو إعادة تشكيل نفسه بشكل جديد قابل للتكيف مع تيار العولمة.

– السيطرة على الأسواق المحلية من خلال قوامها المتفرقة والتي تتمتع بنفوذ

كبير وخاصة على الكيانات المحلية الضعيفة حيث تحولها إلى مؤسسات تابعة لها بمعنى أنها ستقوم بتحويل كل ما هو محلي أو داخلي إلى خارجي وعالمي.

– فرض الوصاية الأجنبية باعتبار أن العولمة مصدرها أجنبي باعتبار أن هذا الأجنبي أكثر تقدما وقوة ونفوذا ومن ثمة أدلال ما هو محلي الهيمنة الاقتصادية وخضوع المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للتقلبات الخارجية المتمثلة في تدفق رؤوس الأموال والحضارات والاستثمارات الأجنبية.

– إن ما تمليه العولمة من إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ورفع الحماية عن الصناعات المحلية ضمن أفق محدد لصالح المنتج قد يؤدي إلى زيادة البطالة في الأمد القصير وتراجع في التراكم من الاستثمارات المحلية وضمور الصناعات الناشئة المحلية والصغيرة.

– إن تحول الدخول نحو العولمة يضعها تحت تأثير الدول الرأسمالية هذا ما يفقدها كيانها وسيادتها الوطنية، يحول جزء كبير من نتائج النمو الاقتصادي في البلدان المتجهة نحو العولمة إلى الدول الرأسمالية المتقدمة من خلال الأرباح التي تحققها شركاتها غير الوطنية نتيجة عملياتها الاستثمارية والإنتاجية والتسويقية في البلدان النامية.

–كذلك للعولمة أثر كبير على الدول حيث اقتضت حتمية سياسية لتحرير تقليص مشاركة الدولة في الحياة الوطنية مما نشأ عنه موجة من تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص وأدى إلى خفض الوظائف في كل مكان كما أدى انفتاح الأسواق العالمية إلى الحد من قدرة الحكومات على إدارة حالات العجز.

iii.التغير الاجتماعي والعولمة في الجزائر:

أمام التطور التكنولوجي والهيكلي للمؤسسات المستخدمة، وأمام الأزمات الاقتصادية المالية منها والتجارية،

أحدت انسلاخا عنيفا ومفاجأ عن المبادئ التي كانت سائدة لمدة طويلة في عالم الشغل والتي أصبحت تخضع إلى معايير أكثر صرامة، قصد التأقلم مع السياسة الاقتصادية الجديدة القائمة على ما يمكن تسميته باقتصاد السوق. كان له أثر بارز، بحيث أعيد النظر في سياسة التشغيل وأفرزت عدة نتائج خاصة على العمال، إذ أصبح الضحية في كل عملية من عمليات الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي وإعادة الهيكلة، فلم يبقى إجراء الفصل أو التسريح يتم في شكل فردي ولأسباب محددة، بل اخذ مفهوم الفصل بعدا واسعا أي جماعي ليس بسبب من الأسباب التقليدية، بل لنوع جديد هو السبب الاقتصادي والتقني، أي ظهور فكرة جديدة ألا وهي التسريح لأسباب اقتصادية، التي من شأنها الاستغناء عن جزء كبير من اليد العاملة والتقليل من عدد العمال الذين لم يعودوا ضروريين، هذا من جهة، أما من جهة أخرى، يعتبر نظام العقود محددة المدة وسيلة أمثلها متطلبات النظام الاقتصادي الجديد على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وبها تخلت نسبيا عن صفة ديمومة الشغل، أي عن العمال الدائمين ولم يعد هناك كلام عن وضعية مرتبطة بفكرة عمل مدى الحياة، أي حدوث تراجع عن تقرير الحق في العمل إلى مفهوم جديد يطلق عليه عقد العمل أو العمل بالعقد، خاصة عقد العمل المحدد المدة، وبسوء وضعية التشغيل في المجتمع الجزائري الذي أدى إلى تفاقم درجة البطالة، ومن تم إقصاء فئة من المجتمع.

من الأسلوب الذي يعتبر الطبيعي للانتماء الاجتماعي ألا وهو الاندماج عن طريق العمل إلى الإقصاء بالعمل وهو خاص بالأفراد الممارسين عملا غير

ثابت، والإقصاء من العمل وهو خاص بالبطالين. ويمكن القول بمعنى أخر أن بالبطالة يندرج إقصاء ومن تم تهميش، ومن تم جنوح وارتكاب الجريمة. وهذا ما يعمل على تفكيك النسيج الاجتماعي وإضعاف العلاقة بين الأفراد، بالمقابل بالعمل يكتسب الفرد مكانة ودور في المجتمع وعن طريقه يمكن تحقيق الاستقلال المادي والاستقرار المعنوي، فبغيابه يجعله يشعر بنوع من الحرمان المادي والاجتماعي والنفسي وبالدونية وعدم الفائدة منه، عكس ما كان في السنوات الماضية بعد الاستقلال خاصة في المراحل التي عرفت فيها الجزائر السياسية التنموية والبناء والنهوض في مختلف المجلات الاقتصادية الاجتماعية الثقافية.

الخاتمة:

مما سبق يمكن القول في الأخير أن المجتمع لا يبقى كما هو أي في حالة استقرار أو ثبات و لكنه في حالة دائمة من الحركة و التطور المستمر، ولذا فان عملية التغير عملية دائمة ومستمرة وتعتبر ظاهرة طبيعية تحدث في كافة المجتمعات وتغيير يتم في طبيعة و مضمون و تركيب الجماعات و النظام وكدا في العلاقات بين الأفراد والجماعات وكذا تلك التغيرات التي تحدث في المؤسسات أو في التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية.

أي أن التغيير الاجتماعي هو كل تحول في النظم و الاتساق والأجهزة الاجتماعية سواء كان ذلك في البناء أو في الوظيفة ولما كانت النظم في المجتمع متكاملة بنائيا ومتساندة وظيفيا فان أي تغيير يحدث في ظاهره لابد وأن يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية التي تصيب معظم جوانب الحياة بدرجات متفاوتة و هدا راجع إلى أسباب عدة أهمها الأسباب الخارجية و هي العولمة التي بسببها يتجه من المجتمع العائلي إلى المجتمع العقدي ومن التضامن الآلي إلى التضامن العضوي ومن العائلية إلى التعاقدية ومن المحلية إلى الانفتاح على العالم ومن الثقافة المقدسة إلى الثقافة العلمانية ومن التكافل إلى التعايش ومن النماذج التقليدية إلى النماذج العقلية و المنطقية ومن المجتمع الشيعي إلى المدينة ومن المجتمع التقليدي إلى المجتمع العصري.

الهوامش و المراجع

01- أحمد بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1978، ص 382.

02- محمد الدقس، **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 1987، ص.19

03- عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم الاجتماع النشأة والتطور**، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 2005، ص.304

04- GUY Rocher, **le changement social**, 1986, p15.

05- محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 1988، ص414.

06- بوتومور توم، **تمهيد في علم الاجتماع**، ترجمة محمد الجوهري وأخرون، دار المعارف، القاهرة، 1993، ص.307

07- عبد القادر محمد علاء الدين، **البطالة أساليب المواجهة لدعم السلام الأجتماعي والأمن القومي في ظل القات العولمة تحديات الإصلاح الاقتصادي**، منشأة المعارف، الأسكندرية، 2008، ص49.

08- بونعامة لحسن، " **التحولات الاقتصادية وانعكاساتها على المرأة في المجتمع**"، مجلة العمل والتنمية، العدد 15، ص20.